

نصيب الزكاة من الدخل القومي

الامين عبد السلام الامين



ملخص البحث

هدف البحث لمعرفة نسبة الزكاة الى الدخل القومي للعام ١٩٩٦م، وذلك عن طريق تقدير حصيلة الزكاة من أوعيتها المعروفة عند ديوان الزكاة ، وبيان الله هذه النسبة في اعادة توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء .

وقد اتبع الباحث المنهج التحليلي الاستقرائي مع الاستعانة بالمنهجين الوصفي و الوثائقي، حيث تم تحليل الإحصائيات عن الأوعية الخاضعة للزكاة، لتقدير جباية الزكاة.

وقد اعتمد الباحث في جمعه للمعلومات والبيانات اللازمة لإتمام هـذا البحـث على الإصدارات والتقارير والدراسات السابقة وكتب :التفسير، الحديث و الفقـه، وكتب فقه الزكاة وتطبيقاتها.

وقد اشتمل البحث على سبعة فصول: تتاول الأول منها المقدمة، أما الثاني فتتاول الدراسات السابقة، والثالث تضمن مسئولية الدولة في جباية الزكاة، وفي الرابع سرد للتطور التاريخي لتطبيق الزكاة في السودان، اما الخامس فقد تركز حول الاموال التي تجب فيها الزكاة، و أما السادس فاشتمل على دراسة نسبة الزكاة من الدخل القومي للعام ١٩٩٦م، وأخيرا السابع والذي تتاول الخاتمة والنتائج والتوصيات.

وقد توصل الباحث إلي أن نسبة الزكاة المقدرة من الدخل القومي للعام ١٩٩٦م قد فاقت ٣,٥%، كما أثبتت الدراسة ضعف السياسات المتبعة في الجباية، مما أدى الى تدنى مستوى الجباية الفعلية.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:[أ] الدور المهم الذي تلعبه الزكاة في اعادة توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء [ب] الدور المهم الذي تلعبه الزكاة في المالية العامة وتنظيم موارد الدولة [ج] أن فئات الزكاة على الأنعام كالآتي: البقر -٥,٢% - الإبل -١,٥% - الغنم = ١% [د] أن نصيب الزكاة المقدرة من الدخل القومي للعام ١٩٩٦م = ٧٣% [ه] أن نسبة الجباية الفعلية الى الجباية المقدرة للعام ١٩٩٦م = ١٧%.

ومن أهم ما أوصى به الباحث: [أ] استقلالية ديوان الزكاة وعامليك عن الدولة ومن أهم ما أوصى به الباحث: [أ] استقلالية ديوان الزكاة [ج] تثبيت أحقية الدولة المسلمة في جباية الزكاة [د] العمل على جباية الزكاة من المصدر لتلافي الثني (الازدواج) في جمع الزكاة [ه] وضع خطة مناسبة لتحقيق الربط المقدر بحوالي

Abstract

The research aimed at assessing the percentage of the National income of 1996 that Zakat secured for the groups in need of assistance. Through the official channels under Diwan el Zakat control the aim is to find the effect of Zakat in the redistribution of income between the rich and the poor.

The researcher adapted the analytical deductive approach and made use of both the descriptive and quantitative approaches, whereby Zakat statistics were analysed to determine Zakat revenue by source.

The researcher relied on collecting data and information for this research on issues, reports, former studies and books on Tafseer (interpretation), Hadeelh (prophet sayings), figh (Jursproderce) and books on Zakat.

The research is composed of seven chapters, chapter one is an introduction, chapter two reviewed previous studies on the issue, chapter three dealt with the responsibility of the state in collecting Zakat, the fourth chapter is historical survey of developments in Levying el Zakat in the Sudan, the fifth chapter centers on forms of the wealth diable for Zakat, the sixth chapter contains calculations of the ratios of el Zakat to different sectors of the national income, and the seventh chapter consists of the conclusions, the results and the recommendations stemming from the study.

The study revealed, the fact that as percentage of the National Income for 1996 Zakat exceeded 3.5% the study also revealed the weakness of the collection policies adopted, which led to a low level of proceeds.

The most important results arrived at by the researcher were:(a)There is an important role that Zakat plays in the

redistribution of income between the rich and the poor,(b) The important role which Zakat plays in the budget and the structure of state revenues,(c) The rates of Zakat on animals is as follows: cattle = 2.5%, Camels = 1.5%, Sheep and goats =1% (d) estimated share of Zakat of the National Income for 1996 was 3.7%,(e)The percentage of actual collection to the estimate of full collection for 1996 was 17%.

The most important recommendations of the researcher are (a) full independence of Diwan el Zakat and its staff from the State,(b) enhancing confidence between Diwan el Zakat and the Zakat payers,(c) stressing the right of the Muslim state to collect Zakat,(d) collection in of Zakat from source to avoid double charging (e) planning to reach the estimated amount of 3.7% of the National Income.

أولاً: أهمية البحث

يعتبر موضوع الزكاة من المواضيع الحيوية والتي يجب ان تتال حظها من البحث والدراسة .فيكفي ان الزكاة هي فريضة من الله سبحانه وتعالى وهي الركن الثالث في الإسلام فقد جاء عن النبي — صلى الله عليه وسلم — " بني الإسلام على خمس، شهادة ان لا الله الا الله و ان محمدا رسول الله ، و أقام الصلاة ، و إيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا) (١)

وجاء اهتمام الإسلام بالزكاة لأنها تزكية للنفس وتطهير من الشح والبخل كما أنها تقال من التفاوت الطبقي في المجتمع المسلم، وتضمن أمن المجتمع واستقراره، وذلك بخلق رابطة المحبة والألفة، فلاحقد ولا كراهية مبعثها الصد. ومن هنا جاء اهتماء الرسول مصلى الله عليه وسلم بالزكاة بعد الهجرة حيث قيام الدولة الإسلامية وصار المسلمون جماعة متميزة، فحدد الرسول مصلى الله عليه وسلم مقادير الزكاة وأوعيتها بصورة تحقق مصلحة الفرد والجماعة معا.

اما في السودان مناط الدراسة ، فقد بدء الاهتمام بالزكاة حديثا عندما استشعر القائمون بالأمر دور الزكاة وأهميتها فصدر قانون الزكاة و الضرائب في 1405هـ الموافق 1985م والزم الجميع به، حيث انتقلت الزكاة من طور الاختيار الى طور الإلزام بما يحقق اعادة توزيع الدخل بطريقة عادلة تحقق لكل فرد في المجتمع نمن نكوة والقرص المتاحة مع حث الأغنياء على الإنفاق بما يقوق الزكاة الواجبة.

ولمعرفة السرعة التي تحقق بها الزكاة هذا التوزيع العادل للدخل في دول مختلفة التكوين الهيكلي من زراعية او صناعية او خدمية كان لابد من تقدير جباية الزكاة لأي دولة من الدول حسب تشكيلاتها الاقتصادية التي تتعكس في مواردها الطبيعية حيوانية او زراعية او معدنية ، ودخول مواطنيها في التجارة والزراعة

⁽¹⁾ صحيح مسلم- ج 1 (يادون: دار الفكر، بدود) - ص 27.

و الإنتاج الحيواني و الصناعة و التعدين و غيرها من الثروات و الدخول التي تجبى منها الزكاة ، ثم تحسب نسبة الجباية الى الدخل القومي لتحديد النسبة التي تتقلها الزكاة من الأغنياء الى الفقراء في كل عام.

ثانياً: أهداف البحث:

- 1. إبراز حق الدولة المسلمة في جباية الزكاة.
- تحديد الأسس والتشريعات اللازمة لجباية الزكاة بصورة تتفق مع الشرع.
 - 3. تقدير حصيلة الزكاة من الاموال التي تجب فيها الزكاة.
 - 4. معرفة نسبة الزكاة المقدرة من الدخل القومي للعام 1996م.

ثالثاً: فرضيات البحث:

- البداية جباية الزكاة عن طريق صندوق الزكاة الطوعي وديوان الزكاة
 و الضرائب، أثر سلبي على جباية الزكاة في ظل ديوان الزكاة.
- نسبة الجباية المتحصلة (الفعلية) في السودان دون التقديرات السائدة 3.5 6%.
- حصيلة الزكاة لا تتمو بمقدار نمو الدخل القومي النقدي المتأثر بمعدلات التضخم العالية.

رابعاً: منمجية البحث:

اتبع الباحث أسلوبا تحليليا استقرائيا مع الاستعانة بالمنهجين الوصفي و الوثائقي، حيث تم تحليل الإحصائيات عن الانتاج والدخول الخاضعين للزكاة لتقدير ما يمكن جبايته منهما ونسبة ذلك الى الدخل القومي.

خامسا: نوع ومصدر المعلومات

اعتمد الباحث في جمعه للمعلومات والبيانات اللازمة لإتمام هذا البحث علي الإصدار ات، والتقارير، والدر اسات السابقة، وكتب فقه الزكاة وتطبيقاته وكتب الفقه، الحديث والتفسير.

سادسا: خطة البحث

النصل الأول: المقلمة

- ◄ أهمية البحث
- 🔻 أهداف البحث
- ◄ فرضيات البحث
- ◄ منهجية البحث
- ﴾ نوع ومصدر المعلومات
 - ◄ خطة البحث

الفصل الناني: اللمراسات السابقة

المبحث الأول: الزكاة وموارد السودان الاقتصادية

المبحث الثاني: تقديرات الزكاة والناتج القومي

المبحث الثالث: حصيلة الزكاة وتتمية المجتمع

النصل التالث: مسعولية، الدولة، في جباية، الزِّكاة

المبحث الأول: أدلة القرآن في مسئولية الدولة في جباية الزكاة

المبحث الثاني: أدلة السنة في مسئولية الدولة في جباية الزكاة

المبحث الثالث: فعل الخلفاء وفتاوى الصحابة وعلماء المسلمين

الفصل الرابع: النظوم النامر لخي لنطبيق للزَّكاة في السودان

المبحث الأول: الزكاة في الدولة المهدية 1881م - 1898م

المبحث الثاني: صندوق الزكاة الطوعي 1980 م - 1984م

المبحث الثالث : قانون الزكاة والضرائب 1985م - 1989م

المبحث الرابع: قانون الزكاة لسنة 1990م

الفصل الخامس: الاموال التي تجب فيها الزكاة

المبحث الأول: الزروع

المبحث الثاني: الأنعام

المبحث الثالث: عروض التجارة

المبحث الرابع: المال المستفاد

المبحث الخامس: المستغلات

المبحث السادس: المهن الحرة

الفصل السادس: نسبت الزكاة من اللخل القومي للعام 1996مر

المبحث الأول: الدخل القومي

المبحث الثاني: (در اسة لتقدير الزكاة على المستوى القومي للعام 1996م)

الفصل السابع: الخالمة والنائج والنوصيات

المبحث الأول: النتائج

المبحث الثاني: التوصيات



النهقال

قصد من هذا الفصل التطرق للدراسات السابقة ، والتي لها فضل السببق في مجال الزكاة. وقد تمكن الباحث من الحصول على ثلاث دراسات ، اثنتان منها في السودان، الأولى بعنوان: الزكاة وموارد السودان الاقتصادية، والثانية بعنوان: تقديرات الزكاة والناتج القومي، وأما الثالثة فقد كانت بعنوان: حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع.

ويستعرض الباحث كل دراسة مركزا على الجوانب الهامة التي أبرزتها، والنتائج والتوصيات التي تمخضت عنها ،والإيجابيات والسلبيات التي صاحبتها .

المبحث الأول :الزكاة وموارد السودان الاقتصادية(١)

تعتبر الدراسة محاولة لاستكشاف طبيعة العلاقة بين الزكاة والثروة في محاولة لفهم مقاصد التشريع الإسلامي من هذه الفريضة الأساسية، وانعكاس القيام بها على نمو الثروة وتوزيعها بين افراد القطر الواحد،

تحدثت الدراسة عن فرضية الزكاة وأدلتها من الكتاب والسنة ومصارفها الشرعية ومن أي الأموال تؤخذ . وتحدثت عن المال في المفاهيم الاقتصادية والفقهية، وتحدثت عن الثروة ومكوناتها.

وقد احتوت هذه الدراسة على فصلين ،الأول منهما تتاول الصلة بين الزكاة والموارد، والفصل الثاني تتاول موارد السودان بالزكاة .وقد تتاول الباحث في الفصل الأول مصادر الزكاة مركزا على الأنصبة والفئات ومميزاتها من حيث التشابه في مقدار الأنصبة والفئات بالنسبة للأموال الباطنة ، ومن حيث الاختلاف

⁽١) ب. محمد هاشم عوض- الزكاة وموارد السودان الاقتصادية -مفال (الخرطوم: محلة الزكاة. ١٩٩٣م)

[.] هي الأموال التي بمكن إمماتها.

في مقدار الأنصبة والفنات بالنسبة للأموال الظاهرة ، مركز اعلى الامــوال التـي تعفى من الزكاة على حسب اختلاف الفقهاء

كما تناول تشكيلة الموارد وعلاقتها بالزكاة .حيث يرى الباحث ان حصيلة الزكاة في أي قطر تعتمد على هيكل الموارد والنشاط الاقتصادي في ذلك القطر .كمل تحدث عن محددات الزكاة خاصة الموارد الطبيعية.اما أهداف الزكاة فقد أجملها في تعظيم حصيلة الزكاة وتوفير الغذاء.

وفي تتاوله لمصارف الزكاة أوضح ان الزكاة بجانب أهميتها في تحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل ،فهي تحقق العدالة الاقتصادية حيث تهدف الى تتمية الثروة القومية.

أما الفصل الثاني فقد قسمه الباحث الى ثلاثة أقسام على النحو التالى:

القسم الأول: الموارد والنشاط الاقتصادي في السودان

تناول الباحث موارد السودان المختلفة والتي هي اساس الانتاج في القطر كلمه، حيث يعتبر السودان قطرا زراعيا ،فالزراعة هي مهنة ٦٩%من السكان وتمثل الحاصلات الزراعية حوالي٩٧%من صادرات السودان ،ويغطي الانتاج الزراعيي مساحة تقدر بحوالي ٢٠مليون فدان، وتقدر الثروة الحيوانية بحوالي ٥٠مليون راس منها ٢٠مليون من الابقار و ١٨مليون من الضان و ١٣٫٥ مليون من الماعز و ٣٠٠ مليون من الجمال،ويبلغ عدد الاسر في السودان حوالي ٥,٤ مليون أسرة تعمل٧٨٠ مليون منها في الزراعة. (١)

ويرى الباحث ان تكوين الناتج المحلي في السودان يتميز بتضاؤل إسهام القطاع الزراعي،حيث وصلت مساهمته في العام ١٩٨١/٨٠ اللي ٣٤% مقابل ١٢ اللصناعة و ٥٠% للخدمات .ويرى الباحث ان ذلك يتضح إذا ما قارنا وضع السودان (إحدى الدول الأقل دخلا في العالم) بمجموعات الدول الأخرى، من حيث مساهمة الثلاث قطاعات من ناتجها المحلى الإجمالي.

هي الأموال التي لا يمكن إخفاتها.

⁽١) محمد هاشم عوض - مرجع سابق - ص٧٤٠.

- ◄ وبهذا الأسلوب الندرجي يمكن إن تحقق في وقت وجيز ما اضطر كثير من الشعوب إلى تحقيقه بالثورات الدموية، التي تقوم لتحقيق العدالة الاقتصادية فتتهى بتحطيم العدالة في كل صورها.
- الزكاة حين تقوم بإعادة توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء ، تفعل ذلك وهي تدفع الناس الى مزيد من الانتاج وتتمية الثروة وتحفييز الأغنياء لتثمير مدخر اتهم المكنوزة ، وتمكين العاطلين من العمل والمكبلين بالدبون المرهقة على الانطلاق.
- ◄ في بلد كالسودان تفرض الزكاة على كانزي النقود والذهب في شكل حلي في ضعطرون لتشغيلها حتى لا تأكلها الزكاة وتجبر ملاك مئات الرؤوس من الإنعام من استغلال ثرواتهم الحيوانية تجاريا للمحافظة عليها من التناقص بالزكاة، فتزيد من ثروتهم وتوفر اللحوم ومنتجات الألبان لبقية السكان في نفس الوقت.
- ◄ سيستفيد المزار عون التقليديون الواقعون في الديون الثقيلة من سهم الغلرمين الذي ينفع في فك الواقعين في الدين الأسباب مقبولة شرعا، وإطلاق هـوًلاء من أثار الدين يمكن القطاع الزراعي التقليدي الذي يوفر العمــل لـــ ١,٩ مليون أسرة، وينتج نصف صادر ات السودان الزراعية، ويوفـر ٤٠٠ مـن الحاصلات الزراعية الرئيسة في السودان، من أن يلعب الدور المنوط به.
- ◄ تحقق الزكاة التأخي والتعاون بين الفقراء والأغنياء، وفي ذلك طمأنينة للأغنياء من الاضطرابات والتهديدات التي يواجهونها في معظم الأقطار مما يضطرهم لتهريب أموالهم.
 - ◄ وقد توصل الباحث الى النتائج التالية:

أولا: ان حصيلة الزكاة تكون اكبر ما تكون في الأتي:

- خى الأقطار الزراعية وخاصة انتي نتتج محاصيل زراعية غذائية، وخاصـــة إذا كان ري هذه المحاصيل مطريا وذلك الانخفاض النصاب لهذه المحاصيل، وارتفاع فئة الزكاة عليها.
- ◄ إذا ما اكتشفت في القطر معادن سهلة الاستخراج، وقليلة الشوائب مثل النفط و الملح و المياه الغازية.
 - إذا كانت التجارة تمثل قدر ا كبير ا من الناتج القومي.
 - ◄ إذا كانت نسبة كبيرة من النقود معطلة ومكنوزة ويمكن الوصول إليها .

ويشير الباحث الى نقطة مهمة قائلا "و لا يفهم من هذا ان الإسلام يحبذ اعتماد الأقطار على الزراعة المطرية ،وبقاء النقود مكنوزة،وإنما لهدف هو تشجيع المناشط حتى تنمو وتتعاظم" (١).

ثانيا: توصلت الدراسة الى انه في المراحل المتقدمة من النمو تكون اكبر القطاعات نسبيا من الناتج المحلي قطاع الخدمات ،وهذا يعني ان النمو الاقتصادي يتجه نحو تطبيق فئات متدنية من الزكاة ،ولكن على قواعد جبائية متعاظمة ،مما يوزن بازدياد الحصيلة من الزكاة رغم تدنى الفئات المطبقة.

ثالثا:توصل الباحث إلى أن حصيلة الزكاة في العام ١٩٨٢ تقدر بحوالي ١٦٦ مليون جنيه.

رابعا: توصلت الدراسة الى ان نسبة الزكاة الى الناتج القومي للعام ١٩٨٠م تقدر بحو الى ٣,٦%.

خامسا: توصل الباحث الى ان الزكاة بحصيلتها التي نقدر بحو الي ٣,٦ %من الناتج القومي الإجمالي وسيلة فعالة لا عادة توزيع الثروة القومية، وهي بهذا المعدل

⁽١) محمد هشم عوض - مرجع سايل _ جن٢٤.

يمكن ان نتقل في عقد و لحد من الزمان ثلث الدخل القومي من الأغنياء اللي الفقراء.

وقد أوضح الباحث انه نسبة لغياب الإحصاءات الدقيقة ،ومتطلبات التحليال العلمي الدقيق، فان هذه المحاولة لم يقصد بها سوى وضع نقدير تخميني لحصيلة الزكاة .

وعلى الرغم من الجهد المقدر ، والنتائج التي تم التوصل إليها، إلا أن الباحث أشار إلى أن الدراسة عانت من غياب الإحصاءات الدقيقة .

المبحث الثاني : تقديرات الزكاة والناتج القومي(''

هدفت الدراسة الى استخلاص نتائج إحصائية استنادا الى تجربة الولايات الشرقية بجمهورية السودان، وأراء الفقهاء في تقدير الزكاة على المستوى القومي، ولقد ومن ثم حساب نسبة ذلك الى النائج القومي لتقدير الزكاة على المستوى القومي، ولقد تم اختيار الولايات الشرقية عينة لهذه الدراسة لما تحتويه من بيانات عن كل أنواع الزكاة.

وقد احتوت هذه الدراسة على أربعة أبواب، تناول الأول منها الموارد الاقتصادية والأوعية الزكوية، والثاني تتاول الأنصبة والفئات الزكوية استنادا الي المستوى إحصائيات الولايات الشرقية، أما الثانث فقد تناول تقديرات الزكاة على المستوى القومي، وخلاصة النتائج، ثم الرابع والذي تناول جهاز الزكاة وكفاية الجباية والمصارف: رؤية مستقبلية.

وقد نتاول الباحث في الباب الأول الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها السودان من حيث المساحات الصالحة للزراعة والرعي وكميات المياه النقية ومعدلات الأمطار وربط الموارد الاقتصادية بالأوعية الزكوية ، حيث يشير الى اله توجد علاقة قوية ومزدوجة بين حصيلة الزكاة من جهة وبين موارد الدولة من جهة

⁽١) بي. عوض حاج علي و احرون - تقايرات الراكاة والنائج القومي (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيخية. ١٩٩٩م).

أخرى، قائلا: (فمحصلة الزكاة تعتمد في حجمها وتقديراتها على حجم التثروة وتشكيلاتها)(١).

كما تتاول موارد و لايات شرق السودان (محل الدراسة) من حيث المسلمات الصالحة للزراعة والرعي، وطرق الري المتوفرة والإنتاج الحيواني والموارد البشرية التي تزخر بها وتقسيمها بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة .كما تطرق للملامح والمبادئ الاساسية للزكاة متناو لا أهميتها كركن ثالث في الإسلام ، وأنواع الاموال الخاضعة للزكاة وشروطها، و تتاول العلاقة بين معدلات الزكاة من حيث الأنصبة والفئات.

أما في الباب الثاني فقد قام بتحليل الأراء الفقهية والدراسات العلمية في مجال محاسبة الزكاة ، بغية الوصول الى صيغ رياضية مفيدة في هذا المجال . فقام بتحليل زكاة عروض التجارة وربطها بضريبة الأرباح التجارية ، وقدم الافتراضات التالية:

- ◄ تحديد متوسط شريحة الضريبة للأرباح بـ ٢٥%.
 - > حساب متوسط الأرباح لراس المال ٣٣%.
- ◄ إن حوالي ١٥% من المكلفين لا يملك بعضهم النصاب والبعض الأخر غير مسلم.

وقد توصل الى ان زكاة عروض النجارة تعادل حوالي ثلث ضريبة أرباح الأعمال والتي قدرت بحوالي ٧١٠ مليون جنيه للعام ١٩٩٣/٩٢م .

كما قام بتقدير زكاة الزروع حيث اعتمد في جمع البيانات والإحصاءات على المراكز الإحصائية بالولايات الشرقية وتشمل:

- ١. مساحة الأرض الزراعية التي تزرع فعليا لكل محصول
 - أ) الزراعة المطرية بالري الألي والتقليدي
 - ب) الزراعة بالري الفيضي
 - ج) الزراعة بالري الانسيابي

 ⁽۱) عوض حاج على و احرول - مرجع سائل - في ١٧.

- د) الزراعة بالوابورات
- ٢. متوسط الإنتاجية للفدان للفترة ٨٧/٨٦ _ ٩٠/٨٩ لكل محصول
- ٣. متوسط الأسعار (وقد تم استخدام متوسط أسعار المحاصيل للموسم ٩١/ ٩٢)
 - ٤. قدر متوسط فاقد كل محصول وفقا للتجارب الفعلية للإنتاج

وقد تم تقدير زكاة الزروع وفقا للآتي: الإنتاج الكلي _ الفاقد _ وعاء الزكاة فئة الزكاة للزكاة عينا _ سعر الطن او القنطار _ الزكاة نقدا .

وقد توصل الباحث الى ان زكاة الــزروع للعــام١٩٩٣/٩٢م تقــدر بحوالــي

كما قام بتقدير زكاة الأنعام في الولايات الشرقية ، حيث اقترح بعض الطرق لحساب تقديرات زكاة الأنعام وهذه الطرق هي:

الطريقة الأولى: استخدام الشاه كوحدة قياس، أما بحساب السعر الحقيق _ للزكاة مباشرة، أو بحساب السعر الحقيقي للموزون.

الطريقة الثانية : استخدام عينات التحصيل الفعلية التي توضح توزيع الملكية بين المكلفين.

الطريقة الثالثة: استخدام القيمة النقدية لحساب السعر الحقيقي للزكاة..

وقد توصل الى الأتي:

- - > ربط متحصل زكاة الأنعام بتعداد الثروة الحيوانية
- ◄ قدر زكاة الأنعام في الولايات الشرقية للعام ١٩٩٣/٩٢م بحوالي مراه والر.

كما قام باستعراض التقديرات النقدية والعينية للزكاة بالولايات الشرقية

اما الباب الثالث فقد احتوى على تقدير ات الزكاة على المستوى القومي وخلاصة النتائج التي توصل إليها ، فقام الباحث باتباع نفس المنهج الذي اتبعه في الدراسة على مستوى الولايات الشرقية.

وقد خلص الى ان تقدير ات الزكاة على المستوى القومي بالدو لار كالآتي: جدول رقم (١) يوضح تقدير ات الزكاة على المستوى القومي بالدو لار (در اسة تقدير ات الزكاة و الناتج القومي)

	0.,.77,75.	الذروع
	01,.70,0	الأنعام
	٧٥, ,	عروض التجارة
12	147, . 19,18	الجملة

ووفقا لتقدير ات الناتج القومي الإجمالي والذي يقدر بحوالي ٤,٧٥ مليار دو لار. وبعد نسبة تقدير ات الزكاة (١٧٦ مليون دو لار) الى الناتج القومي ، توصل الباحث إلى أن نسبة الزكاة الى الناتج القومي تقدر بحوالي ١٠٠٣٧ _ أي حوالي ٣٣٠ من الناتج القومي.

و أخير الباب الرابع و الذي تناول فيه الباحث المشكلة الاساسية و التي تكمن في الفارق الكبير بين التحصيل المتوقع و التحصيل الفعلي ، و أثر ذلك على كفاءة إدارتي الجباية و المصارف ، و هي مقترحات انطلقت أساسا من التجربة العملية لديوان الزكاة ومن الأمناء و العلماء الذين عاشو التجربة روحا و و اقعا .

وقد اقترح الباحث في مجال الجباية ، استخدام إدارة الحكم المحلي (المحافظات، المحليات) في جباية الزكاة ، واستخدام ديوان الضرائب في جباية الزكاة ، وقيام الديوان بالتدريب والتأهيل والأشراف والمتابعة للكوادر المستخدمة في الجباية والتي لا تتبع للديوان .

اما في مجال المصارف فقد اقترح الباحث بان تكون الصناديق الاجتماعية مثل التكافل ، ودعم الطلاب ، ودعم الشريعة، وهيئة الدعوة الإسلامية ، ونداء

الجهاد، تابعة مباشرة لديوان الزكاة في إدارة المصارف ، إضافة إلى أجهزة أخرى تختص بالنازحين (ابن السبيل)، والمؤلفة قلوبهم ورعاية الأرامل والأيتام .

وقد تميزت الدر اسة بايجابيات تمثلت في الأتي:

- أشارت الدراسة إلى أن من المقومات الاساسية لقياس الزكاة في التجارة تقدير النصاب الذي يتغير بتغير القوة الشرائية للنقود.
- أشارت إلى أن الزكاة تشجع على استثمار المال ولو بربح ضئيل يتساوى مع مقدار الزكاة _ حتى لايتاكل اصل المال.
- أدخل الباحث كل أنواع الزراعة: المطرية الألية _ التقليدية)، الري
 الفيضي، الانسيابي ، بالوابورات ، وفي ذلك إحاطة بكل جوانب الزروع.
 - ربط متحصل زكاة الأنعام بتعناد الثروة الحيوانية.

كما صاحبت هذه الدراسة سلبيات تمثلت في الأتي:

- افترض الباحث أن ١٥% من المكلفين لا يملك بعضهم النصاب، بينما البعض الأخر قد يكون غير مسلم.
- أوصى الباحث بان يقوم ديوان الضرائب بتحصيل زكاة عروض التجارة،
 وفي تقدير الباحث أن هذا الرأى قد جانبه الصواب للأتى:
- أ) ان الزكاة شعيرة تعبدية للمعطى و الآخذ ــ اما الضرائب فهي أمر سلطاني مــن ولى الأمر وحده ، لذلك لا يمكن ان يجتمعا.
- ب) تصحب الزكاة أمور دينية من منطلق أنها عبادة مثل الدعاء للمزكي، وحسن معاملته، والتبسير عليه-أما الضرائب فان اغلب المنبع فيها التهديد والتعسف وعادة ما يصحبها السخط والغضب.
- ج) إن المواطنين يكر هون الضرائب بحجة أنها مجحفة ، خاصة في بلد نامي كالسودان، وقد يؤدي الى كر ههم للزكاة أيضا مما قد يؤدي الى تهربهم من الزكاة ، وبالتالى يقل الاير اد المتوقع منها.
- د) ربط الزكاة والضرائب قد يجعل الأفراد يفكرون خارج إطار الشريعة، سواء للمزكى او الساعى.

- هـ) هدف ديو ان الضراب ان يبلغ التحصيل مداه (۱) ،أما ديو ان الزكاة فهدفه هو إقامة ركن من أركان الإسلام، وإقناع المزكى، ومن ثم إخراج الزكاة بطيبة نفس.
- و) أورد الباحث ان أمر الزكاة أمر تقديري مثله مثل الضريبة (١)، والحقيقة ان
 الزكاة ليست تقديرا، وإنما هي نسبة ثابتة من المال .
- ز) يمكن للديوان ان يستوعب وظائف جديدة _ افضل من استخدام وظائف قائمـة. وفي ذلك زيادة فرص عمل جديدة المجتمع في اشد الحوجه لها، وهـي بذلـك تساعد مجموعة كبيرة من الفقراء بتوفير الكسب الكريم لهم.
- ح) يعتبر تدارك الباحث نفسه في نهاية حديث قائلا: (ان استخدام جهازي الضرائب والحكم المحلي يقتضي من الديوان القيام بدور التدريب والإشراف والمتابعة وإعطاء هذا العمل روحه وأصالته التي بنيت خلال السنوات الثلاث الماضية ، والتركيز على ان الأصل في الزكاة أنها فرض رباني ، وان الضرائب والرسوم والعشور وغيرها هي من واجبات ولي الأمر) (٣) اكبر دليل على صعوبة الجمع بين الزكاة والضرائب .

المبحث الثالث : حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع(1)

تعتبر الدراسة محاولة فاعلة لابراز العلاقة الثلاثية للزكاة والتي تربط بين المجانب التعبدي (المعنوي) و الجانب الفقهي (التشريعي) و الجانب الاقتصادي و الاجتماعي.

وقد نتاول الباحث دراسته في ثلاثة أقسام، نتاول الأول منها: نتمية المجتمــع، والثاني: دور حصيلة الزكاة في تحقيق التتمية ، والثانث: خلاصة البحث والنتائج. وقد قسم الباحث القسم الأول (تتمية المجتمع) الى الأتي:

⁽۱) عوض حاج على وأحرون - مرجع سابق _ ص٥٦.

⁽٢) نفس المرجع السابق _ ص ١٠ ج

⁽⁴⁾ ه. عبد الله طاهر حصاد الركاه و تنبذ الخدم والرياض: وركر الملك فيصل للبحوث والمراسات الإسلامية. ١٩٨٦م)

أفكا: مفهوم تنمية المجنبج ومتعللباتها

حيث عرف التتمية بأنها "مجموعة الإجراءات التي تؤدي الى زيادة الإنتاج، بحيث يزداد متوسط دخل الفرد الحقيقي في المجتمع وبصورة مستمرة "(١). وقد ذكر الباحث بان الهدف الأساسي لعملية التتمية هو زيادة الانتاج بمعدلات تزيد عن معدلات زيادة نمو السكان دون زيادة كبيرة في مستويات الأسعار.

و تطرق الباحث لبعض المتطلبات التي يجب توافرها لتحقيق عملية التتمية في أي مجتمع، وهي المتطلبات الاقتصادية - المتطلبات العدالة.

فالمتطلبات الاجتماعية والسياسية تتمثل في الإرادة الحقيقية من قبل الدولة والمجتمع لتحقيق النتمية ، وتوفير درجة من الأمن والاستقرار والعدالة." وقد أظهرت بعض الدراسات التي اعتمدت على البيانات الإحصائية أهمية مدى الستزام القيادة السياسية بهدف التتمية ، كعامل مؤثر في تحقيق التتمية في المجتمع "(٢).

أما المتطلبات الاقتصادية للتتمية ، فتتمثل في الهدف النهائي للتتمية وهو زيلدة الانتاج الكلي في المجتمع ، الذي يتحدد بعاملين هما : مقدار المروارد الاقتصادية المتاحة لدى المجتمع ومدى كفاءة استقلالها _ وعلى حجم راس المال المتاح في المجتمع.

و أخيرا متطلبات العدالة: ويقتضى ذلك ان يتم توزيع الناتج المتولد من عملية التتمية بطريقة تحقق العدالة بين افراد وفئات المجتمع بحيث لا تستأثر فئة معينة بالجزء الأكبر من ذلك الناتج وتحرم الفئات الأخرى، إضافة إلى أن عملية التتمية يجب ان تتضمن إجراءات فعالة في اعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، كما يجب ان تكون النتمية شاملة ومتوازنة بين جميع أقاليم البلد الواحد.

⁽۱) ان عبد الله طاهر – امر مع سانق – ص1 ۲۵

⁽أ)نفس المرجع السابق – في ٢٥١.

ثانياً: أهمية، دوبر، الدولة، في قَتْيَقِ الشَّمية، في الوقت الحاض

تبرز أهمية دور الدولة في القيام بعملية النتمية نتيجة لفشل القطاع الخاص _ و الذي يعمل من خلال قوى السوق _ في القيام بعملية النتمية المطلوبة في المجتمع، وذلك لان القطاع الخاص يعمل بحافز الربح المادي قصير الأجل .

ثالثا: أهميتر ققيق الشمية للدول الإسلامية

ان تحقيق تتمية المجتمع هدف تسعى إليه جميع الدول الإسلامية في وفتتا الحاضر وذلك لان هذا الهدف يعتبر ضرورة اقتصادية ملحة ، إضافة إلى كونه ضرورة شرعية من متطلبات ديننا الحنيف.

حيث أوضح الباحث ان التتمية ضرورة اقتصادية لمعالجة مشاكل التخلف الاقتصادي، والتي تمكن في انتشار البطالة – دور ان النشاط الاقتصادي في حلقة فقر مفرغة – التقلبات الاقتصادية – وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي .كما ان التتمية ضرورة شرعية ، من حيث ان الهدف الأساسي للشريعة الإسلامية هو تحقيق سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة. فانه يلزم ان يكون من أهم واجبات الدولة الإسلامية العمل على اتخاذ كافة الإجراءات المشروعة لتحقيق هذا الهدف.

أما القسم الثاني فقد نتاول فيه دور حصيلة الزكاة في تحقيق النتمية . وقد نتاول هذا الدور من خلال الأتى:

أولا: أهمية وخصائص الزِّكَاءُ كَأَدَاءَ مالية في المجنَّمِ الإسلامي

تتاول الباحث أهمية الزكاة من حيث أنها الركن الثالث في الإسلام، ومن حيث دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، سواء للفرد المسلم او المجتمع ككل، فللا بجوز التهاون بها او التقصير في أدائها.

وقد نبه الباحث الى ضرورة تولى الدولة لأمر الزكاة قائلا: وقد وضع الإسلام قواعده الثابتة وحدد الإجراءات العملية اللازمة لتنفيذها في الحياة العملية والزم أولياء أمور المسلمين (الحكومات) بالقيام بأمور الزكاة جباية وصرفا"(١).

كما تطرق الى خصائص الزكاة وأجملها في اتساع وتنوع الوعاء الخاضع للزكاة - نمو حصيلة الزكاة وتجددها سنويا - عدالة الزكاة - اعتدال معدلات الزكاة. كما قسم الاموال الني تجب فيها الزكاة الى مجموعتيان أساسيتين هما: الأصول الرأسمالية - والدخول المتولدة من استقلال الأصول الرأسمالية.

ثانياً: تقلين حصلت الزكاة وأهميها في اللحل الإسلامية المعاصة

أوضح الباحث ان تنظيم شؤون الزكاة من صميم واجبات الدولة الإسلامية. ولكن المتفحص للميزانيات العامة لجميع الدول الإسلامية في الوقت الحاضر، يعرف بأنه ليس للزكاة مكانة تذكر في ميزانيات هذه الدول.

وقد قام الباحث بتقدير حصيلة الزكاة للدول الإسلامية مستفيدا من أرقام الحسابات القومية التي تصدرها هذه الدول. وقد تم حساب مبلغ الزكاة الواجب اقتطاعه من إنتاج كل نشاط من الأنشطة المذكورة في حسابات إجمالي الناتج القومي للعام ١٩٨٠م لمجموعة من الدول الإسلامية عددها ثمانية عشر دولة ، واعتبرها الباحث هيئة تمثل مجموع الدول الإسلامية .

وقد توصل الباحث الى ان حصيلة الزكاة في الدول الإسلامية تشكل نسبة هامة من إجمالي الناتج القومي للعام ١٩٨٠م، وتختلف هذه النسب في الدول حسب أهمية القطاعات الإنتاجية فيها، وحسب الإنتاج في كل قطاع، وقد قسم الباحث الدول الإسلامية إلى:

١. الدول الإسلامية المنتجة للبترول

⁽١) عبد الله طاهن وأخرون = درجع ساس = صنده ٢

أفتصير العندد على الدول الإسلامية الأعضاء في البيلك الإسلامي للسمية في العام ، ١٩٨٨م.

وتحظى هذه الدول بنسب مرتفعة لحصيلة الزكاة تقدر بحوالي ١٠٠- ١٤٠ هن الناتج المحلي يتم من قطاع من الناتج المحلي يتم من قطاع المناجم و المحاجر الذي تقرض عليه الزكاة بنسب ٢٠% من قيمة الانتاج .

٢. الدول الإسلامية الأخرى

وتحظى بنسب منخفضة لحصيلة الزكاة تقدر بحوالي ٣,٥% _ ٧% من إجمالي الناتج المحلى ، وذلك لأنها لا تمتلك مصادر تعدينية كبيرة ، وتعتمد على الزراعة والخدمات في نشاطها الإنتاجي.

ويذكر الباحث انه عند تقدير حصيلة الزكاة لم يدخل في الاعتبار عدد من الأوعية وهي مثل: الثروة الحيوانية - الأرصدة النقدية - الأوراق النقدية، فإذا اخذ ذلك في الاعتبار فان تقدير حصيلة الزكاة سيكون اكبر من ذلك ، مما يزيد من نسبتها من إجمالي الناتج المحلى.

وقد عقد الباحث مقارنة بين الحصيلة النقديرية للزكاة التي تم الحصول عليها وبين الاير ادت العامة للدولة ، وقد توصل إلى أن التحصيل يعادل حوالي ١٦% _ 33% من إجمالي الإير ادات العامة ، باستثناء الأردن ٨,٣% فقط .كما ابرز الباحث دور حصيلة الزكاة المقدرة في إنهاء او تخفيف الدين العام.

ثالنا: دوس حصيلته الزَّكاة في قَتِينَ منطلبات تنمين المجنوع

لقد تناول الباحث في القسم الأول متطلبات النتمية، والآن يحاول ان يعرف دور حصيلة الزكاة في تحقيق هذه المتطلبات:

أولا: المنظليات الإجتماعية والساسية

أوضح الباحث ان قيام الدولة بتحصيل الزكاة من المكافين شرعا وإنفاقها على المستحقين ، تعكس حقيقة هامة في المجتمع وهي وجود الإرادة الحقيقية لدى المجتمع نحو النتمية. كما أن إقامة نظام الزكاة في ذلك المجتمع يعتبر أيضا مؤشرا حقيقيا لموجود الإرادة عند القيادة السياسية نحو تنمية المجتمع.

ثانيا: المنظلبات الاقتصاديت

ويتناول فيها الباحث اثر الزكاة على عنصري العمل وراس المال، ومدى كفاءة استقلال كل عنصر.

فبالنسبة لعنصر العمل توصل الباحث الى ان الزكاة تساهم مساهمة إيجابية في زيادة عنصر العمل من الناحية الكمية والنوعية في المجتمع، ويثرتب علي ذلك زيادة الإمكانيات الإنتاجية في المجتمع. كما ان لحصيلة الزكاة مساهمة فعالية في زيادة كمية عنصر راس المال، حيث ان زيادة حجم ذلك العنصر الإنتاجي الهام بمقدار حصيلة الزكاة فان ذلك سيزيد الطاقة الإنتاجية في النشاط الاقتصادي بمعدلات أعلى بكثير مما هو متحقق في الدول الإسلامية .

ثالثا: منطلبات العدالة

تناولها الباحث من حيث دور الزكاة في اعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع، ومن حيث تحقيق التنمية المتوازنة بين القطاعات الإقليمية لذلك المجتمع، وقد توصل الباحث الى انه " إذا تم تطبيق الزكاة في مجتمع ما يعاني من اشد حالات سوء توزيع الدخل بين فئات المجتمع ، فإن الزكاة تتمكن وفي فترة زمنية وجديزة من إنهاء حالة الفقر في المجتمع وتعمل تدريجيا على تضييق الفوارق بين مستويات الدخول فيه "(۱) . كما توصل الى ان صرف الزكاة في الإقليم الذي جمعت منه، يؤدي إلي تنمية هذا الإقليم، وبالتالي الاستقلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة فيه.

اما القسم الثالث فقد تضمن خلاصة البحث والنتائج والتوصيات والتي تتمثــــل في الأتي:

⁽۱) درعباد الله طاهر مرجع سابق = ص٢٧٤.

أنء النافع:

- 1. الأهمية البالغة لدور حصيلة الزكاة في دفع عجلة التتمية.
- ٢. توفر الزكاة موارد مالية كبيرة للحكومات الإسلامية المعاصرة تمكنها من تمويل عملية التتمية (ويقصد بذلك أن هنالك أوجه صرف اجتماعية للدولة هي من اختصاص ديوان الزكاة ، فبزيادة تحصيله يتمكن من تلبية أوجه الصرف هذه وبالتالي يوفر على الدولة موارد توجه للتتمية) .
 - ٣. تساهم الزكاة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومات،
 - تعمل الزكاة على رفع كفاءة استخدام الموارد.
 - تساهم الزكاة في تحقيق الاستقرار في مستوى الإنتاج.
 - ٦. نعمل الزكاة على رفع الكفاءة الإدارية للجهاز الحكومي.
 - ٧. تطبيق الزكاة يزيل أسباب عقاب الله تعالى.

ثانا: النوصيات

- ١. أن تكون حصيلة الزكاة هي الأساس الذي يدور حوله التنظيم المالي للدول
 الإسلامية المعاصرة.
 - ٢. قيام الدولة بتنظيم الحسابات القومية.
 - ٣. قيام الدولة بإحصاءات اجتماعية دورية.
- على الدولة ان تلزم الوحدات الاقتصادية العاملة في النشاط الاقتصادي، سواء أفراد طبيعيين أو منشئات إنتاجية ، أن تنظم حساباتها وفقا لكيفية حساب أوعية الزكاة.
- أن يكون فائض حصيلة الزكاة لدى بعض الدول الإسلامية ، هو الأساس الذي يجب ان تكون عليه المساعدات المالية بين الدول الإسلامية الغنيــة المــوارد،
 و الدول الإسلامية الفقيرة.

وتعتبر هذه الدراسة من افضل الدراسات التي أجريت في هذا المجال، وقد تميزت بالأتى :

- ١٠ عقد الباحث مقارعة بين حصيلة الزكاة التقديرية و الإير ادات العامـــة للدولــة الإسلامية ، وتوصل إلي أن الزكاة المقدرة تمثل حوالي ١٤% ٤٤% مــن إجمالي الإير ادات العامة للدولة الإسلامية .
- ٢. اثبت الباحث ان استخدام حصيلة الزكاة المقدرة في المعالجات الاجتماعية (اوجه صرف الزكاة الاجتماعية) يحرر كثيرا من الموارد، مما يجعلها تسلهم في التتمية.
- ٣. توصل إلى أن الحصيلة التقديرية للزكاة تقوق الدين العام في بعض الدول
 الإسلامية، وهي بالتالي تحرر من الموارد العامة ما يجعل ذلك الدين يتلاشي نهائيا.

وقد عانت هذه الدر اسة من بعض السلبيات والتي تمثلت في الأتي:

- ١. قدر الباحث حصيلة الزكاة من حسابات الناتج المحلي الإجمالي للدول الإسلامية، وهي طريقة غير واقعية حيث ان فئة الزكاة تختلف بين الأنشطة المختلفة المكونة للناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن اختلافها في مكونات النشاط الواحد.
- ٢. طبق الباحث دراسته على مجموعة من الدول الإسلامية ، وقام بتعميم النتائج عليها جميعا وهذا خطأ ، حيث تختلف الدول الإسلامية فيما بينها من حيث الهيكل الإنتاجي في كل واحدة منها.
- ٣. اعتبر الباحث ان معدل (فئة) زكاة الزروع والثمار هـو ١٠% حيـث ان اغلب الدول الاسلامية تعتمد على الأمطار في الزراعة. وهذا خطأ حيـث أن قطاع الزراعة المروية والذي فئة الزكاة عليه ٥٥ يمثل نسبة كبـيرة من القطاع الزراعى في كثير من الدول الإسلامية.

الخاغت

نبعت أهمية البحث من الدور المتعاظم الذي تلعبه الزكاة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للامة المسلمة. وقد أبرز البحث هذا الدور من خالل أحقية الدولة المسلمة في جباية الزكاة، وماهية الأموال التي تجب فيها الزكاة، مؤكدا الدور الاقتصادي والمالي الذي تلعبه الزكاة من خلال الدراسة التي تمخضت عنها نتيجة همامة هي ان حصيلة الزكاة المقدرة تعادل حوالي ٣,٧% من الدخل القومي. وقد اشتمل البحث على سبعة فصول: تتاول الأول منها المقدمة والثاني الدراسات السابقة، بينما الثالث تركز حول مسئولية الدولة في جباية الزكاة، أما الرابع فقد تضمن التطور التاريخي لتطبيق الزكاة في السودان ، وأما الخامس فحول الأموال التي تجب فيها الزكاة ، ثم السادس الذي احتوى على دراسة نسبة الزكاة المقدرة من الدخل القومي للعام ١٩٩٦م، وأخيرا السابع والذي تعلق بالخاتمة والنتائج والتوصيات.

المبحث الأول: النائج: - وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- الأهمية التعبدية والاقتصادية والاجتماعية للزكاة في الاقتصاد الإسلامي.
- خمدت الزكاة فترة طويلة، ومع حركة البعث الإسلامي بدأ التفكير في تطبيقها في العصر الحديث،
 - ٣. توصلت الدراسة إلي أن المسئول الأوحد عن جباية الزكاة هو الدولة.
 - ٤. تطورت الزكاة من التطوع الى الإلزام كجزء من حركة اسلمة الاقتصاد.
- تجربة ديوان الزكاة في السودان كمؤسسة تهتم بشعيرة تعبدية بل بركن من أركان الإسلام الخمسة، تجربة مفيدة ورائدة يجدر الاهتمام بها محليا من قبل العالم الإسلامي.
 الدولة في السودان، وعالميا من قبل العالم الإسلامي.
- ٦. تطورت جباية الزكاة من مألين فقط في الدولة المهدية هما الزروع والأنعام،
 إلى ست أموال هي الزروع، عروض التجارة، الأنعام، المال المستفاد،
 المستغلات والمهن الحرة في قانون الزكاة للعام ١٩٩٩م.

- ٧. تطور المال نفسه مع الزمن وظهرت أموال جديدة فاقت في إيراداتها الاصوال
 الاساسية وهي مثل المال المستفاد.
 - ٨. لعبت الزكاة دور ا متعاظما في المالية العامة.
- ٩. كان الاجتهاد في مسائل الزكاة قاصرا على الفقهاء فقط، لكن مع بدايات القرن العشرين جاء دور الاقتصاديين الإسلاميين الذين حدثوا طرق تقدير وجباية وصرف الزكاة.
 - ١٠. تقوم رئاسة ديوان الزكاة بأخذ نسبة من جباية زكاة كل والاية.
- ١١. وبمقارنة نسب جباية الاموال للعام ١٩٩٦م والتي كانت كانت كالأتي: الروع
 ١٦% عروض التجارة ١٣,٥% الأنعام ١٩٩٠ المال المستفاد
 ١٣,٥ المستغلات ٢٠٥% المهن الحرة ٣% ، مع نسب جباية الاموال
 للعام ١٩٩٠م والتي كانت كالأتي: الروع ٤٤٤٢% عروض التجارة
 ١٢,٥ الأنعام ١٩٤٤ المال المستفاد ٢٨٨٧ المستغلات ٢٠٠٥ المهن الحرة ٣% نلاحظ التطور التكويني في جباية الزكاة من حيث عدم
 التركيز على زكاة الزروع وحدها.
- 11. عمل الديوان على زيادة الجباية بشتى السبل مستصحبا كافة النصوص المساعدة في ذلك.
- 17. توصلت الدراسة إلى أن فئات الزكاة على الأنعام للعام ١٩٩٦م تمثلها النسب الآتية من تعدادها:
 - (۱) البقر = ٥,٢%
 - (ب) الإبل = ٥,١%
 - (ج) الغنم = ١%
- ١٥. توصلت الدراسة إلى أن نسبة الزكاة المقدرة إلى الدخل القومي في السودان
 للعام ١٩٩٦م تعادل حوالي ٣,٧%.

- 17. يتناسب التحصيل المقدر والدور المتعاظم الذي يطلع به ديوان الزكاة في رعاية الأيتام والأرامل وطلاب العلم، وفي احتواء مشاكل الفقر والنزوح، خاصة في ظل اتباع الدولة لسياسات التحرير الاقتصادي والتي أضرت بالقطاعات ذات الدخل المحدود، ووسعت من دائرة الفقر. كما أن ارتفاع تكاليف الانتاج وانعدام التنمية في الولايات أدى الين النزوح إلى ولاية الخرطوم بنسب كبيرة، مما زاد من تفاقم المشكلة .
- 10. وبمقارنة التحصيل الفعلي للعام ١٩٩٦م بالتحصيل المقدر، نجد أن التحصيل الفعلي يعادل حو الي ١٧% من التحصيل المقدر ونسبة لذلك تضيع على الدولة إمكانات هائلة نقدر بحو الي ٨٣% من التحصيل المقدر أي حو الي ٣٢، مليار جنيه، يمكن أن تكفي حاجة الفقراء جميعهم.

المبحث الثاني: النوصيات: - ويقدم الباحث المقترحات التّالية:

- 1. العمل على استقلالية الديوان وعامليه عن الدولة.
- إبر از أهمية الزكاة كشعيرة تعبدية وركن من أركان الإسلام.
 - ٣. تثبيت مسئولية الدولة عن جباية الزكاة.
- ٤. اتباع الديوان كل الأساليب والوسائل الدعوية التي يخاطب بها الامة شارحا لمقصد هذه الفريضة ومصححا لخطأ فهمها وحاثا على إخراجها وموضحا أهميتها، ويؤيد الباحث ما ذهب إليه الديوان في استخدام تقنيات الإعلان المتطورة في استقطاب الزكاة.
- وابتعاده عن الصرف البزخي.
 - ٦. تشجيع الباحثين في التخصصات المختلفة المتصلة بالزكاة،
- ٧. نتيجة لنجاح تجربة تعاون الديوان مع المحافظات والمحليات ، فـــي مجـال الجباية والصرف ، لابد من تطوير هذا التعاون وتدريب الكوادر العاملة فيه ، وإشراك العمد والمشائخ فيه.
 - ٨. الاهتمام بتدريب العاملين في إدارة الجباية وتوعيتهم بفقه الزكاة وتطبيقاته.

- ٩. نظر الأهمية الدور الذي تلعبه الزكاة ، فهناك حاجة ماسة لمعهد متخصص
 في شئون الزكاة.
- ١٠. العمل على الجباية من المصدر، حتى نتلافى الثني (الازدواج) في جمع الزكاة.
 - ١١. مساهمة الديوان في تقليل الفاقد في كل مراحل الانتاج الزراعي.
- 11. زيادة الكفاءة الجبائية لعروض التجارة التي يقل نصيبها في الجباية العامة عن المتوقع.
- ١٣. تطوير العمل الجبائي وتوجيه كل الإمكانات المادية والعلمية والنظرية لتحقيق مستوى التحصيل المقدر ٣,٧ % من الدخل القومي.
- 11. التحقيق التحصيل المقدر الابد من وضع خطة لعدد من السنوات، وبتدرج طبيعي متناسب.
- ١٥. معالجة مشكلة الفاقد في الانتاج الزراعي تمكن زكاة الــزروع مــن تجــاوز
 السقف المقترح بكثير.
- 17. عدم نقل الزكاة من منطقة جبايتها الى منطقة أخرى الا بعد استيفاء كل
- ١٧. ألا تحول الزكاة من مصرف الى المصارف الأخرى. إلا بوجود فائض فيه.
- ١٨. أن يكون هدف الصرف تأمين الاحتياجات اليومية للفقراء وتمليكهم وسائل
 الانتاج وتحويلهم من متلقين للزكاة الى دافعين لها.
- ١٩. أن يكون معيار النجاح لدى ديوان الزكاة في كل عام معدل الزيادة السنوية
 في نسبة جباية الزكاة الفعلية الى الدخل القومي،